الأمم المتحدة S/2017/387

مجلس الأمن

Distr.: General
3 May 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة ونبذة عن أولويات البعثة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إليّ أن أقدم تقارير على فترات منتظمة عن تنفيذها لولايتها. ويغطي هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها البعثة وما استجدّ من تطورات متصلة بهذه الأنشطة خلال الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٢ – وما زالت أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وفي إطار سعي البعثة إلى تحقيق أهدافها، فإنها تواصل تفاعلها البنّاء مع بريشتينا وبلغراد، ومع جميع طوائف كوسوفو والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو تؤديان دورهما في إطار ما نصّ عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة الاتحاد الأوروبي) محتفظة بوجودها في كوسوفو بما يتماشى مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مع البعثة عن كثب.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

٣ – لم يكن للتطورات التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير أثرٌ يُذكر على صعيد التخفيف من حدة توتر العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. وطوال هذه الفترة، واصلت البعثة استخدام مساعيها الحميدة لنزع فتيل التوتر والدعوة إلى إيجاد حلول توافقية للمشاكل التي تجابَه على الأرض، ولا سيما في المجتمعات المتعددة الإثنيات في مختلف أنحاء كوسوفو.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - ونشأ خلاف على إثر طرح اقتراح علني لتحويل قوة أمن كوسوفو إلى قوة مسلحة من خلال تعديل تشريعي، لا تغيير دستوري. وتضمّنت عناصر المبادرة اعتماد برلمان كوسوفو في ١٤ شباط/فبراير قرارا يدعو الحكومة لأن تقدم إلى البرلمان في أقرب وقت ممكن استراتيجية لإجراء هذا التحويل. ثم قدم الرئيس هاشم تاتشي، رئيس كوسوفو، إلى البرلمان في ٧ آذار/مارس مشروع قانون لتحويل قوة أمن كوسوفو إلى ''قوة عسكرية مسلحة مهنية''، وهدّد بالاستقالة إذا لم يقرّ البرلمان مشروع القانون. ولاقت المبادرة معارضة قوية من صرب كوسوفو، ومن بلغراد والمجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وفي بيان صادر في ٨ آذار/مارس، ذكر ينس ستولتنبرغ، الأمين العام للناتو، في معرض إشارته إلى التحويل المقترح للقوة إلى قوة مسلحة بدون تغيير دستوري، أن ''الخطوات الانفرادية من هذا القبيل لا تفيد''، وحثّ سلطات كوسوفو على البقاء ''على اتصال وثيق مع بلغراد'' بشأن هذه المسألة. وفي اليوم نفسه، أصدرت سفارة الولايات المتحدة في بريشتينا بيانا شددت فيه على أنه ينبغي أن تتم عملية تحويل القوة ''وفقا لدستور كوسوفو وعن طريق عملية سياسية شاملة لجميع الأطراف وتمثيلية تجسّد ديمقراطية كوسوفو القائمة على التعددية الإثنية''.

٥ - وفي ١٤ آذار/مارس، أعلن رئيس كوسوفو أن التحويل سيتم بالتنسيق مع شركاء كوسوفو الدوليين، وأنه لن يكون هناك ''إجراء انفرادي''. وفي رسالة إلى الأمين العام والدول الأعضاء في الناتو نُشرت في وسائط الإعلام المحلية في اليوم نفسه، تعهّد الرئيس أيضا بأن يتم التحويل ''بطريقة شفافة وشاملة للجميع''، مع تشديده في الوقت ذاته على أن ''كوسوفو، كدولة ذات سيادة، لها الحق في إنشاء قوة دفاع''. وفي ٧ نيسان/أبريل، أعلن الرئيس سحبه مشروع القانون إلى حين تمكُّن مؤسسات كوسوفو من تأمين الدعم من الجميع للتعديلات الدستورية اللازمة لإجراء التحويل.

٦ - وفي ١ آذار/مارس، أصدرت حكومة كوسوفو مرسوما بالاستيلاء على الأملاك العقارية المسجلة ملكيتها باسم هيئات الدولة والهيئات الإدارية والعسكرية والمنظمات الاجتماعية-السياسية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، وجمهورية يوغوسلافيا، وجمهورية صربيا الاشتراكية، وجمهورية صربيا، ومقاطعة كوسوفو الاشتراكية المستقلة. ووصفت الحكومة الصربية هذه المبادرة بالعمل الاستفزازي، مؤكدة أنها ''غير قانونية وغير مقبولة على الإطلاق''، وأصدرت في ١٧ آذار/مارس قرارا باعتبار هذا المرسوم لاغياً.

٧ - وفي ٧ نيسان/أبريل، قام داود هاراديناي، عضو برلمان كوسوفو عن حزب التحالف من أجل مستقبل كوسوفو وشقيق راموش هاراديناي، زعيم الحزب ورئيس وزراء كوسوفو السابق المحتجز في فرنسا في انتظار قرار المحاكم الفرنسية بخصوص ما إذا كان سيتم تسليمه إلى صربيا (انظر الفقرتين ١٩ و ٤١)، بالتهديد بإشعال حرب وإيجاد ''كوسوفو نقية إثنياً'' إذا تم تسليم شقيقه إلى بلغراد. ولاقت هذه التصريحات إدانة قوية من المجتمع الدولي، ومن

رئيس كوسوفو. وأصدرت البعثة بيانا ذكرت فيه أن ”استخدام خطاب الكراهية للتهديد بالتطهير العرقي أمر غير مقبول ومدعاة للقلق الشديد“. وفي وقت لاحق، حاول حزب التحالف توضيح التصريحات، مؤكدا أنها ”لم تكن دعوة إلى التطهير العرقي، بل إنذارا ضد ما تقوم به صربيا باستمرار من أعمال استفزازية تجاه كوسوفو“. ومع ذلك، فإن أغلب التقارير يشير إلى أن هذه التصريحات قد ولّدت جزعا شديدا في صفوف الطائفة الصربية في كوسوفو.

٨ - وفي ٢٧ آذار/مارس، استأنف أعضاء الائتلاف السياسي لصرب كوسوفو المسمى القائمة الصربية للمبادرة المدنية مشاركتهم في الأنشطة الرسمية لبرلمان وحكومة كوسوفو، فبذا أنهوا مقاطعة استمرت لخمسة أشهر منذ اعتماد البرلمان القانون المتعلق بمجمّع تريبكا للتعدين. وأوضحوا أن قرارهم العودة إلى المشاركة جاء من منطلق رغبتهم في الدفع قدما بالمناقشات التي تعطّلت طويلا بخصوص إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو.

٩ - وفي ٤ آذار/مارس، قامت فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بزيارة رسمية إلى كوسوفو في إطار جولة إقليمية في منطقة غرب البلقان. وكررت الممثلة السامية تأكيد أن الاتحاد الأوروبي لن يسمح بسفر سكان كوسوفو بدون تأشيرة في الإقليم المشمول باتفاق شنغن إلا بعد التصديق على اتفاق تعيين الحدود الإقليمية مع الجبل الأسود والبرهنة على إحراز تقدم في جهود مكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وما زال اتفاق ترسيم الحدود معطلا في البرلمان بسبب عدم تمكّن الائتلاف الحاكم من تأمين ما يكفي من الأصوات للتصديق عليه.

١٠ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، اجتمع ممثلي الخاص مع لجنة الشؤون الخارجية في برلمان كوسوفو، التي تضم ممثلين عن جميع أحزاب ألبان كوسوفو التي لديها مقاعد في البرلمان، إلى جانب عضو في مجموعة ممثلي طوائف الأقلية. وثبت أن الاجتماع كان فرصة قيّمة لمناقشة ولاية البعثة وأنشطتها، مع التركيز على كيفية استمرار البعثة في تقديم المساعدة إلى مؤسسات كوسوفو وسكانها.

١١ - وانتُخب ألكسندر فوتشيتش، رئيس وزراء صربيا ومرشح الحزب التقدّمي الصربي الحاكم، رئيسا لصربيا بعد فوزه الحاسم في جولة الاقتراع الأولى التي أجريت في ٢ نيسان/أبريل. وجرى التصويت في جميع أنحاء كوسوفو، وأفيد بأن نسبة إقبال الناخبين بلغت ٣٩ في المائة.

١٢ - ولم يبلغ عن وقوع حوادث أمنية فيما يتعلق بالتصويت أو جمع الأصوات أو نقلها في كوسوفو. غير أنه قبل الانتخابات، قامت مجموعات من ألبان كوسوفو بنصب حواجز على عدة طرق في مختلف أنحاء كوسوفو في محاولة لمنع صرب كوسوفو من حضور أحد التجمّعات الانتخابية التي نظّمها الحزب التقدمي في ليبوسافيتش في شمال كوسوفو (انظر

الفقرة ١٦). وأدان نصب حواجز الطرق كل من الرئيس تاتشي، وممثلي الحكومة الصربية، والاتحاد الأوروبي، وممثلي الخاص، داعين إلى احترام الحق في التنقل بحرية والحق في التجمع وحرية التعبير.

ثالثا - شمال كوسوفو

١٣ - سرعان ما انحسرت التوترات الناشئة عن الخلاف المتعلق بالجدار الساند عند الطرف الشمالي من الجسر الرئيسي في ميتروفيتسا، كما ورد بالتفصيل في تقريري السابق إلى المجلس (S/2017/95/Rev.1)، على إثر التسوية التي تم التوصل إليها بالتفاوض في ٤ شباط/فبراير لإعادة تصميم هذا الجزء من الجسر، والتي أقرها رئيس بلدية شمال ميتروفيتسا ووزير البيئة والتخطيط المكاني في كوسوفو. وتم هدم الجدار الأصلي في ٥ شباط/فبراير؛ وبدأت على الفور أعمال تشييد الهيكل الجديد بشكل متماش مع الاتفاق المتعلق بحرية التنقل عبر جسر ميتروفيتسا الذي تم التوصّل إليه بتيسير من الاتحاد الأوروبي، وكان العمل مستمرا وقت إعداد هذا التقرير.

١٤ - وفي ١١ نيسان/أبريل، قام ممثلي الخاص بزيارة منطقة ميتروفيتسا، حيث أجرى محادثات مع رئيسي بلديتي شمال وجنوب ميتروفيتسا حول طائفة عريضة من المسائل، بما في ذلك أعمال تشييد الجسر الجارية وحفل افتتاحه المزمع. وقد أبدى كل من رئيسي البلديتين استعدادا للتعاون مع نظيره بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

١٥ - ولم تقع حوادث أمنية جسيمة في شمال كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن الأسبوعين الأولين من شهر نيسان/أبريل قد شهدا زيادة في الاعتداءات البدنية التي يحتمل أن تكون منطلقة من دوافع إثنية في منطقة ميتروفيتسا، حيث أُبلغت شرطة كوسوفو بوقوع ما لا يقل عن خمس حوادث من هذا النوع. وكانت الانتماءات الإثنية لمقدّمي الشكاوى في هذه الحوادث متباينة؛ وكانت التحقيقات مستمرة وقت إعداد هذا التقرير.

١٦ - ورفض ألكسندر فوتشيتش، المرشح لرئاسة صربيا ورئيس وزرائها وقتئذ، قبول الشروط التي وضعتها سلطات كوسوفو لمشاركته في حشد سياسي نظمه الحزب التقدمي الصربي في ٢٩ آذار/مارس في ليبوسافيتش، وبالتالي لم يحضر هذه المناسبة. وكان المتكلم الرئيسي هو ماركو دوريتش، نائب زعيم الحزب التقدمي ومدير المكتب الحكومي الصربي لشؤون كوسوفو وميتوهيا.

١٧ - وخلال الانتخابات الرئاسية الصربية، دعمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تشغيل ستة مراكز لجمع الأصوات في البلديات الشمالية، إلى جانب ١٤ مركزا في مناطق يقطنها الصرب في أجزاء أخرى من كوسوفو. وأفيد بأن إقبال الناخبين في شمال كوسوفو بلغ

٧٣ في المائة، مع حصول المرشح الفائز، ألكسندر فوتشيتش، على ٧٧ في المائة من الأصوات المدلى بها.

رابعا – العلاقات بين بريشتينا وبلغراد

١٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية اجتماعين رفيعي المستوى في ٢٤ كانون الثاني/يناير و ٦ شباط/فبراير، في إطار عملية الحوار الجارية بين بلغراد وبريشتينا بتيسير من الاتحاد الأوروبي. وحضر هذين الاجتماعين رئيسا صربيا وكوسوفو، توميسلاف نيكوليتش وهاشم تاتشي، ورئيسا وزراء البلدين، ألكسندر فوتشيتش وعيسى مصطفى. وكانت أهم النتائج المعلنة اتفاق الطرفين على الكف عن إطلاق التصريحات التحريضية والخطاب العدائي.

١٩ – وفي ٩ آذار/مارس، قام برلمان كوسوفو، احتجاجا منه على استمرار احتجاز السلطات القضائية الفرنسية لراموش هاراديناي، باتخاذ قرار يدعو فيه إلى تعليق عملية الحوار الجارية بتيسير من الاتحاد الأوروبي حتى يتم الإفراج عن السيد هاراديناي. ومع أن هذا القرار غير ملزم، فقد صدرت في وقت لاحق عن شخصيات سياسية كبيرة في كوسوفو تصريحات مؤيدة للقرار. وفي بيان صادر عن المتحدث الرسمي باسم الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، أشير إلى أن الدعوة إلى تعليق عملية الحوار ”لا تسهم في تطبيع العلاقات، ولا تتماشى مع الالتزامات التي تتعهد بها كوسوفو باستمرار“.

٢٠ – وكانت وتيرة التنفيذ العملي للاتفاقات المنبثقة عن الحوار بطيئة للغاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فلم تُتّخذ أي خطوات محددة صوب إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، بينما تباطأت خطى إكمال عملية الإدماج القضائي في شمال كوسوفو.

٢١ – وفي ١٩ آذار/مارس، رُشقت حافلة مسافرة من كوسوفو بالحجارة في بلدة كروشيفاتس بوسط صربيا. وفي ٢١ آذار/مارس، أرسلت وزارة خارجية كوسوفو مذكرة شفوية إلى البرلمان الأوروبي ادّعت فيها أن الهجمات ضد الكوسوفيين أصبحت ”منهجية“ وأنها ”تهدد اتفاق حرية التنقل المبرم بين كوسوفو وصربيا في إطار حوار بروكسيل“.

خامسا – العودة والمصالحة والعلاقات بين الطوائف والتراث الثقافي

٢٢ – خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧، سجّلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما مجموعه ٩٠ حالة عودة طوعية إلى كوسوفو من جانب أهالي الطوائف التي لا تشكل أغلبيات، ومعظمهم من أهالي طوائف الروما والأشكاليا والمصريين. وتشير تقديرات المفوضية إلى أنه في آخر آذار/مارس ٢٠١٧، كان مجموع المشردين داخليا الذين يعيشون في

كوسوفو يبلغ ١٦ ٤٦٣ شخصا، في انخفاض بواقع ٩٤ شخصا عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان ٥٤ في المائة من هؤلاء من الصرب، و ٤٢ في المائة من الألبان، و ٣ المائة من أهالي طوائف الروما والأشكاليا والمصريين. وكان ٨٥ في المائة من المشردين موجودين في منطقة ميتروفيتسا.

٢٣ - وعقب حوادث سابقة لإعاقة العودة في بلديتي سوهاريكي/سوفا وديكان، نظّم نحو ٣٠٠ من ألبان كوسوفو في ١ نيسان/أبريل احتجاجا في قرية لوبوجده، ببلدية إستوغ، ضد عودة ١٣ أسرة صربية إلى القرية. وأعرب المحتجون عن قلقهم إزاء العائدين المحتملين، متهمين إياهم بالتورط في جرائم حرب. وردا على ذلك، صرّح مستشار رئيس بلدية إستوغ لقضايا صرب كوسوفو علانية بأنه تم فرز جميع العائدين بواسطة سلطات كل من كوسوفو وصربيا، وأن أيا منهم لم يقدَّم في حقه ادّعاء أو تصدر في حقه لائحة اتهام أو تجري محاكمته. وفي حادث منفصل، تعرّض للحرق العمدي في ليل ٢ نيسان/أبريل بيت في قرية دراغوليك ببلدية إستوغ لأسرة مشرّدة من صرب كوسوفو تقيم حاليا في وسط صربيا، وكانت تنفَّذ فيه أعمال تشييد في إطار مشروع الإسكان المعنون ''العودة وإعادة الإدماج في كوسوفو'' المموّل من الاتحاد الأوروبي.

٢٤ - وفي ٩ آذار/مارس أصدرت هيئة الادعاء الابتدائي في بيه/بيتش لائحة اتهام ضد موظف في البلدية لادعاء قيامه بتعطيل زيارة منظمة للعائدين المحتملين إلى ديكان من أهالي الجبل الأسود والصرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ووُجّهت لموظف البلدية تهمة ''التحريض على الكراهية أو الشقاق أو التعصب القائم على أسس قومية أو عرقية أو دينية أو إثنية''. ومن الأمور المثيرة للقلق أن قائد شرطة ديكان، الذي كان قد أثني عليه لتعامله مع الحادث بجدية وموضوعية، قد تعرض بعد ذلك لخفض رتبته وتحويله إلى شرطي مرور في منطقة غياكوفه.

٢٥ - وبمناسبة اليوم الدولي للروما (٨ نيسان/أبريل)، أعلنت حكومة كوسوفو اعتماد استراتيجية وخطة عمل لإدماج طائفتي الروما والأشكاليا في مجتمع كوسوفو للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وتهدف الخطة إلى تعزيز إعمال حقوق هاتين الطائفتين، بما في ذلك إتاحة الفرصة كاملة لحصولهما على التعليم والعمالة وخدمات الرعاية الصحية والإسكان. واختارت طائفة مصريي كوسوفو ألا تكون مشمولة بهذه الاستراتيجية.

٢٦ - وفي العديد من المؤسسات العامة والتعليمية والثقافية، فضلا عن المكاتب الحكومية في كوسوفو، لا يتم كما هو مفترض تطبيق قوانين اللغات التي يُهدف بها إلى حماية الطوائف التي لا تشكل أغلبية. ففي المناطق ذات الأغلبية الألبانية، تستمر أعمال التخريب التي يتم في إطارها طمس أسماء الشوارع والبلدات المكتوبة باللغة الصربية على اللافتات العامة الثنائية اللغة ويتم الطلاء فوقها، مثلما يتم في كثير من الأحيان تشويه اللافتات المكتوبة باللغة الألبانية

في المناطق ذات الأغلبية الصربية. ولا تقدم جامعة بريشتينا، التي هي أكبر مؤسسة للتعليم العالي في كوسوفو، أي برامج باللغة الصربية؛ وتحمل اللافتات الموجودة في مكاتبها ومكتباتها معلومات مكتوبة باللغتين الألبانية والإنكليزية فقط. وبالمثل، لا تقدم الجامعة الموجودة في شمال ميتروفيتسا برامج أو خدمات باللغة الألبانية.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت البعثة بشكل تعاوني مع سلطات كوسوفو لتعزيز قدرتها على حماية التراث الديني والثقافي، بما في ذلك من خلال اعتماد التشريعات ذات الصلة. وفي ٦ شباط/فبراير، التقى ممثلي الخاص بالأسقف تيودسيه، المسؤول الأعلى في الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو، لمناقشة كامل نطاق القضايا الراهنة التي تؤثر على الكنيسة وعلاقاتها مع السلطات المحلية والطوائف.

٢٨ - ولا تزال هناك شواغل إزاء عدم اتساق تنفيذ مؤسسات كوسوفو للالتزامات القانونية المتعلقة بالتراث الثقافي والديني. وواصلت السلطات البلدية في ديكان إعاقة تنفيذ الحكم الصادر في أيار/مايو ٢٠١٦ عن محكمة كوسوفو الدستورية الذي أكد أن مساحة الهكتارات الـ ٢٤ المتنازع عليها حول دير فيسوكي ديتشاني الأرثوذكسي هي ملك قانوني للدير. وقرار المحكمة الدستورية هو قرار ملزم لجميع الأطراف ونهائي وغير قابل للطعن. ولم يتخذ أي إجراء ضد من يعيقون تنفيذ الحكم. وفي جلسة استثنائية عُقدت في ١٠ نيسان/أبريل، صوّتت جمعية بلدية ديكان بالإجماع على رفض قرار وكالة الخصخصة في كوسوفو إعادة الأرض إلى الدير.

٢٩ - وفي ٢٨ آذار/مارس، عقد الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في كوسوفو اجتماعا لمجلس التنفيذ والرصد. وكان هذا أول اجتماع للمجلس منذ آب/أغسطس ٢٠١٦، حين حدث انقطاع نتيجة خلاف بين وزارة الثقافة والشباب والرياضة وبين الكنيسة الأرثوذكسية الصربية بشأن رفض الوزارة طلب الكنيسة ترخيصا لإعادة بناء كنيسة القديس نيكولاس في دير كبار الملائكة المقدسين بالقرب من بريجرين. وتعدّ تأدية المجلس لدوره على النحو المتوخى من الأمور الحيوية، بما أنه يمثل بموجب قانون كوسوفو الآلية الرئيسية المعنية بالتصدي للمخالفات المزمعة والفعلية لقانون مناطق الحماية الخاصة.

٣٠ - وبدأت البعثة تنفيذ ٢٠ من مشاريع بناء الثقة المصممة لتعزيز الثقة والطمأنينة بين الطوائف في مختلف أنحاء كوسوفو من خلال دعم مبادرات محددة تضطلع بها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وتستهدف شرائح بعينها. وتشمل هذه المبادرات إنشاء مركز موارد لمساعدة أسر المفقودين، ومبادرات تهدف إلى التغلب على مظاهر التحيز في صفوف الشباب من صرب كوسوفو وألبان كوسوفو، وتوحيد الطوائف من خلال الفنون.

٣١ - وفي ١٥ آذار/مارس، نظمت البعثة يوما عالميا مفتوحا من أجل المرأة والسلام والأمن تحت عنوان ”دور المرأة في المصالحة: بناء السلام والأمن في كوسوفو“. وحدد المشاركون،

الذين كان من بينهم نساء قياديات من مختلف أطياف المجتمع، بمن في ذلك السياسيات وناشطات المجتمع المدني والصحفيات، ثلاثة مجالات اهتمام رئيسية، ألا وهي: انعدام الثقة في متخذي القرارات على الصعيد المحلي بسبب انعدام المساءلة؛ وعدم كفاية سياسات تعويض ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع؛ والإصرار على بث الرسائل السياسية العدوانية التي تقوّض مبادرات المصالحة المحلية. وكانت هذه المناسبة جزءا من سلسلة مناسبات تنظمها البعثة بصورة مستمرة لتعزيز المصالحة المجتمعية.

سادسا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٣٢ - مقارنةً بغيرها من البلدان، ما زالت كوسوفو تُعتبر غير متأثرة بأزمة اللاجئين والهجرة التي تشهدها منطقة غرب البلقان. وقد طلب ٣٥ شخصا اللجوء في كوسوفو خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧، وما زال سبعة من هؤلاء فقط موجودين في كوسوفو في انتظار تناول طلباتهم.

٣٣ - وازداد عدد الحالات المفتوحة للأشخاص المفقودين إلى ١ ٦٦٤، حيث قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بفتح أربع حالات جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم في ٢ آذار/مارس استخراج رفات شخص في قرية لوشكوباره ببلدية فيريجاي/أوروسيفاتش، وتم في ٢٣ آذار/مارس استخراج رفات خمسة أشخاص في بريجرين. وعلاوة على ذلك، تم في ١١ نيسان/أبريل استخراج رفات شخص متوف في قرية بولاتشه ببلدية سكندراي/صربيتسا. وما زالت عمليات التأكد من هويات جميع المتوفين جارية. وفي ١٦ شباط/فبراير، تعاونت اللجنتان المعنيتان بالمفقودين التابعتان لحكومتي صربيا وكوسوفو على أعمال الحفر في موقع مسجد مدمّر في شمال ميتروفيتسا يُشتبه في كونه مقبرة جماعية؛ غير أنه لم يُعثر هناك على أي رفات بشرية. وفي ١ آذار/مارس، قام الفريق العامل المشترك المعني بالأشخاص مجهولي المصير فيما يتصل بأحداث كوسوفو بعقد جلسة في بلغراد، حيث انصبّ التركيز على استعراض الإنجازات التي حققها الفريق العامل والتحديات التي جابهها منذ إنشائه في عام ٢٠٠٤، وعلى وضع خطة عمل للفريق. وحضرت البعثة الجلسة كعضو في وفد بريشتينا.

٣٤ - وعملا بتوصيات الفريق العامل الدولي لحقوق الإنسان، وهو مجموعة من الشركاء الدوليين تُعنى بدعم حقوق الإنسان في كوسوفو، وتوصيات مكتب أمين المظالم، قام رئيس الوزراء بإنشاء فريق التنسيق المشترك بين الوزارات المعني بحقوق الإنسان وترأّس اجتماعه الأول في ٢٠ شباط/فبراير، وهو الفريق الذي يُتوخّى أن يقوم بدور هيئة التنسيق الرئيسية لقضايا حقوق الإنسان في كوسوفو.

٣٥ - وفي ١٣ شباط/فبراير، عقد الرئيس تاتشي أول اجتماع تشاوري بشأن إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة في كوسوفو. وشدّد الرئيس على أنه لا ينبغي للّجنة أن تحل محل العمليات القضائية أو عملية الحوار الجارية بين بريشتينا وبلغراد بتيسير من الاتحاد الأوروبي، بل ينبغي أن تقوم بدور آلية دعم لفتح حوار داخلي عن أحداث الماضي بين طوائف كوسوفو وتهيئة الأساس السليم للمصالحة. وعُقد اجتماع ثان في ١ آذار/مارس بمشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك ممثلو رابطتي أسر المفقودين من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو.

٣٦ - وفي ٤ نيسان/أبريل، لقي ناصر ماكولي، أحد الشهود الرئيسيين في قضية وفاة أستريت ديهاري، عضو حزب تقرير المصير المعارض، أثناء احتجازه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مصرعه أثناء احتجازه هو الآخر. وأصدرت وزارة العدل بيانا ذكرت فيه أنه توفي في مركز ليبيان لطب الأسرة الذي كان قد نُقل إليه على إثر مشاكل صحية تعرّض لها. غير أن ممثلي الحزب أعربوا عن شكوكهم إزاء ملابسات الوفاة.

٣٧ - وفي ٧ شباط/فبراير، قام رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بتسمية ١٩ قاضيا في قائمة القضاة الدوليين الذين سيعملون في الدوائر المتخصصة في كوسوفو. وفي جلستهم العامة الأولى في آذار/مارس، اعتمد القضاة وثيقتين شديدتي الأهمية لعمل الدوائر، ألا وهما: مدونة الأخلاقيات القضائية، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وتنظم الأولى المعايير المهنية المنطبقة على القضاة، كما تنص على تدابير تأديبية في حالات سوء السلوك. أما الثانية، فهي تهدف إلى تعزيز الإنصاف والسرعة والكفاءة والنزاهة والأمن في الإجراءات التي تتم أمام الدوائر المتخصصة. وعلى وجه الخصوص، تشدد الوثيقة على حماية الشهود والضحايا وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر بسبب إدلائهم بالشهادات أو تعاونهم مع الدوائر.

٣٨ - وفي ١٦ شباط/فبراير، ألغت محكمة الاستئناف في بريشتينا حكم محكمة ميتروفيتسا الابتدائية الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في قضية أوليفر إيفانوفيتش وآخرين. فقد خلصت محكمة الاستئناف إلى أن المحكمة الابتدائية قد خالفت الإجراءات الجنائية عندما أدانت السيد إيفانوفيتش، وهو من شخصيات صرب كوسوفو السياسية البارزة، بارتكاب ''جرائم حرب ضد السكان المدنيين'' في سياق أحداث ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وأعيدت القضية إلى المحكمة الابتدائية؛ وبدأت إعادة المحاكمة في ٢٤ آذار/مارس.

٣٩ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، أصدر مكتب المدعي العام المتخصص في كوسوفو لائحة اتهام ضد إمام يمارس عمله في بريشتينا لارتكابه ''التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية والتحريض على الكراهية أو الفتنة أو التعصب على أسس قومية أو عرقية أو دينية أو إثنية''. وفي ١٣ آذار/مارس، أصدر المكتب لائحة اتهام ضد متهم لارتكابه أعمال التنظيم والمشاركة في جماعة إرهابية، وتحديدا المشاركة في أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام خلال الفترة ما بين تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٤٠ - وفي ٣٠ آذار/مارس، ألقت أجهزة إنفاذ القانون الإيطالية في مدينة البندقية القبض على أربعة أشخاص من كوسوفو للاشتباه في أنهم كانوا يخططون لتنفيذ هجوم إرهابي في المدينة. وفي وقت لاحق، ألغيت تصاريح إقامة ثلاثة أشخاص من كوسوفو في إيطاليا، وتمت إعادتهم إلى كوسوفو للاشتباه في تورطهم في دعم الأنشطة الإرهابية.

٤١ - وأجّلت المحاكم الفرنسية مرّتين البت في مسألة تسليم زعيم حزب التحالف من أجل مستقبل كوسوفو ورئيس الوزراء السابق راموش هاراديناي إلى صربيا، المحتجز على إثر أمر توقيف صادر عن صربيا عن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لمشاركته المزعومة في جرائم حرب ارتُكبت في كوسوفو في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، معلّلة ذلك بالحاجة إلى الاطلاع على معلومات إضافية. ووصف رئيس كوسوفو قرار التأجيل بالظالم، واتهم صربيا بالتلاعب بالعدالة الدولية.

سابعا - الشراكات والتعاون

٤٢ - واصل ممثلي الخاص العمل في إطار من التنسيق الوثيق مع قائد قوة كوسوفو، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في كوسوفو، بما في ذلك من خلال الاجتماعات الدورية لرؤساء البعثات والمكاتب الدبلوماسية. وأنشئت أيضا آليات تنسيق على مستوى العمل، مع التركيز على المجالات المواضيعية. وبالإضافة إلى ذلك، واصل ممثلي الخاص تفاعله البناء مع القادة السياسيين في بريشتينا وبلغراد وقادة الطوائف والبرلمانيين وممثلي المجتمع المدني.

٤٣ - وفي إطار جهوده المستمرة للتفاعل مع طائفة واسعة من القادة المحليين، قام ممثلي الخاص بزيارات إلى أكثر من ٢٠ بلدية حتى الآن. وفي ٢٣ و ٣٠ آذار/مارس، أجرى ممثلي الخاص مناقشات مثمرة مع رئيسي بلديتي غيلان وبريشتينا، على التوالي، إلى جانب فريق القيادات البلدية التابع لكل منهما. وتناولت المناقشات قضايا مهمة لتحقيق الاستقرار والتقدم الاجتماعي - الاقتصادي في البلديتين، بما في ذلك منع محاولات تغذية النزعات المتطرفة والتطرف العنيف. وأعرب رئيسا البلديتين عن تقديرهما للدعم المستمر المقدّم لهما من الأمم المتحدة وبالتعاون معها، بما في ذلك ما تضطلع به البعثة من عمل لتحسين العلاقات بين الطوائف.

٤٤ - وفي ٥ نيسان/أبريل، تُوّج التنفيذ الناجح لمشروع الاتحاد الأوروبي المعنون ”بناء الثقة عن طريق الحماية الثقافية“، الذي استهلته البعثة ونفذته بالاشتراك مع بعثة الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحفل ختامي أقيم في فيريجاي/أوروسيفاتش. وكان الغرض من هذا المشروع الممتد لسنة واحدة هو تعزيز القدرة التشغيلية للوحدة الخاصة المعنية بالحماية الثقافية في شرطة كوسوفو من خلال توفير التدريب والمعدّات. وبالإضافة إلى ذلك، تم في

إطار المشروع إصلاح ١٧ موقعا ذا أهمية دينية وثقافية، بما في ذلك نصب بارتيجان والحديقة المحيطة به في كامينيتشي، ومبان ومرافق دينية في فيريجاي/أوروسيفاتش وغيلان وليبيان وراهوفيتش.

٤٥ - وأحرز تقدم كبير صوب إنشاء المكتب الإقليمي للتعاون الشبابي في غرب البلقان، الذي سيكون مقره في تيرانا، ألبانيا. وصدّقت كوسوفو على اتفاق إنشاء المكتب في ٣٠ آذار/مارس، وبالتالي أصبح في متناولها الاستفادة من أموال الصناديق الإقليمية للنهوض بجدول أعمال الشباب والسلام والأمن، على النحو المتوخى في إطار عملية برلين.

٤٦ - وواصلت البعثة تقديم خدمات التصديق على الوثائق. فجرت معالجة ما مجموعه ٤٢١ وثيقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بواقع ٢١٤ وثيقة متعلقة بالمعاشات التقاعدية و ٢٠٧ وثائق متعلقة بالحالة المدنية، من قبيل وثائق المدارس الثانوية والشهادات الجامعية وشهادات الزواج والميلاد والوفاة. وواصلت البعثة أيضا تيسير الاتصالات بين سلطات كوسوفو والإنتربول. ويسرني أن أؤكد امتثال سلطات كوسوفو للإجراءات المتفق عليها للاتصال مع الإنتربول عن طريق البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة ٢٣ طلبا لإصدار نشرات أشخاص مطلوبين دوليا في حق ٧١ فردا؛ وتم إصدار ٣٤ نشرة حمراء وإلغاء نشرة حمراء واحدة.

ثامنا - ملاحظات

٤٧ - يساورني القلق إزاء كثرة ظهور العقبات التي تعوق إحراز التقدم في الحوار بين بلغراد وبريشتينا وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار عملية الحوار. ويعدّ الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي أفضل آلية متاحة لتسوية الخلافات بشكل سلمي يعود بالفائدة على كلا الجانبين. وبينما أكد قادة كل من بريشتينا وبلغراد شفاهةً التزامهم بمواصلة الحوار، أصبح اتخاذ خطوات محددة في هذا الاتجاه أمرا نادر الحدوث. ولا يمكن لأي من الطرفين إحراز التقدم إلا بالطرق السلمية، وإنني آمل أن نرى في المستقبل القريب جهدا أكثر اتساقا وثباتا، بغض النظر عن الدورات الانتخابية ومعاملات السياسة اليومية.

٤٨ - ويمثل تصاعد المشاعر الإثنية - القومية باعثا على القلق الشديد. فالأقوال والأفعال التي تؤجج الانقسامات الإثنية لا تحقق أي شيء على صعيد تحسين حياة الناس أو جلب الاستقرار إلى المنطقة. وإنني أهيب بجميع الأطراف إلى التصرّف بمسؤولية، وأثني على القادة السياسيين والمجتمعيين الذين يقومون بدور القدوة الحسنة ويقدمون العون في تخفيف التوترات بين الطوائف.

٤٩ - ومن الأمور المشجعة تمكّن صرب كوسوفو من المشاركة في الانتخابات الرئاسية الصربية دون عوائق أو وقوع حوادث يوم الاقتراع. وإنني أثني على المؤسسات الانتخابية في

صربيا وكوسوفو لما قامت به من عمل لتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء الانتخابات في كوسوفو بسلاسة، في ظل الدعم الشامل المقدم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أدى القائمون على توفير الأمن، بمن في ذلك شرطة كوسوفو وقوة كوسوفو، دورا إيجابيا رئيسيا في تحقيق هذا النجاح.

٥٠ - وللأسف، ما زالت عملية العودة السلمية تواجه مقاومة على الصعيد المحلي في كوسوفو، حيث تجري عرقلة العودة في منطقة إستوغ. وإنني أهيب بالقادة السياسيين إلى بذل مزيد من الجهود الاستباقية للحد من هذه المقاومة والحيلولة دون تعكير الصورة وتزييف الحقائق من خلال ما يُبثّ من روايات زائفة. وفي حين أن العائدين المحتملين معروفون لدى سلطات كوسوفو التي تتحرّى عنهم مسبقا، ما زال بعض المسؤولين يتصرفون بشكل غير مسؤول، فيغذّون شائعات لا أساس لها من الصحة عن تورّط العائدين في جرائم إبان التراع.

٥١ - وأود تذكير جميع الأطراف بأنه، ورغم سنوات من العمل، هناك أعداد غفيرة من المفقودين خلال التراع ما زالت مصائرهم غير معلومة. وهذه أولوية إنسانية ملحّة تستلزم تصميما من القيادة السياسية في كلا الجانبين من أجل إراحة أسر المفقودين التي لطالما انتظرت الإجابة على أسئلتها.

٥٢ - وإن التطرف العنيف يمثل مشكلة عالمية. وإنني ألاحظ مع التقدير الجهود المستمرة التي تبذلها الوكالات الأمنية في كوسوفو لمواجهة هذا التهديد. وأشجع سلطات كوسوفو على كفالة أن يكون الإنفاذ الفعّال للقانون مصحوبا باستراتيجيات عريضة القاعدة للتنمية الاجتماعية من أجل استهداف الأسباب الجذرية للتطرف في المجتمع. وفي جميع هذه الجوانب، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي العمل يدا بيد مع السلطات، كجزء من الجهد العالمي.

٥٣ - وأود أن أعرب عن امتناني للسيد ظاهر تانين، ممثلي الخاص، على ما أبداه من قيادة في تشكيل قدرات البعثة لتعظيم ما تعود به من فوائد على سكان كوسوفو والوفاء بولايتها. فهو، إلى جانب عمله مع القادة في بلغراد وبريشتينا، قد ركّز على المستويات الإقليمي والبلدي والمجتمعي، حيث تساعد البعثة على تعزيز الثقة وإقامة التعاون بين مختلف الطوائف. وتولّد المبادرات المعزِّزة للتعاون الشبابي الثقة في القيادات المستقبلية. ولعل في مناسبات من قبيل اليوم العالمي المفتوح للمرأة والسلام والأمن دلالة على ما هو قائم اليوم بالفعل من قيادة تقدمية حقّة. ومن دواعي سروري أن هذه المبادرات قد لاقت استقبالا جيدا وأن هناك توقعاً على مستوى الطوائف بأن البعثة ستواصل الانخراط في جهود مماثلة في الفترة المقبلة.

٥٤ - وأود ختاماً أن أكرر الإعراب عن امتناني لشركاء الأمم المتحدة المتعاونين معها منذ زمن طويل في كوسوفو، بمن في ذلك قوة كوسوفو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة على الأرض، على ما يتحلّون به من روح فريق استثنائية، وعلى تعاونهم الممتاز مع البعثة.

المرفق الأول

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو عن الفترة الممتدة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧

١ - موجز

شهدت شرطة كوسوفو مزيدا من أوجه التحسّن في القدرات التقنية والتشغيلية، فباتت تعمل باستقلالية متزايدة وتحتاج بشكل رئيسي إلى تزويدها بالدعم الاستراتيجي في مجالات منتقاة. وقد تطورت الوحدة المعنية بالتراث الديني والثقافي لتدخل طور التشغيل الكامل.

وما زال التدخل في صلاحيات السلطة القضائية يشكل مصدر قلق على إثر إيقاف تنفيذ الحكم في جريمة حرب شهيرة لأسباب طبية، وكذلك ما يمارس من معاملة تفضيلية وتدخّل سياسي في تحديد ظروف احتجاز مجموعة مختارة من السجناء.

واستنادا إلى المشورة المقدّمة من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، بدأت إدارة الجنسية واللجوء والهجرة في وزارة الداخلية إطلاع شرطة كوسوفو على ما لديها من معلومات، بما في ذلك وحدة التنسيق مع أجهزة إنفاذ القانون الدولية. وهذا تطور واعد، فتبادل المعلومات أمر حيوي لمنع التهديدات الخطيرة للأمن العام، وللكشف عن الجرائم والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، وكذلك لتنفيذ العقوبات الجنائية.

ومن التطورات الواعدة أيضا بدء أعمال تشييد المعبر الدائم للإدارة المتكاملة للحدود في ميرداري، التي من المقرر أن تليها أعمال تشييد خمسة معابر أخرى من هذا النوع بين كوسوفو وصربيا.

وأحرزت بعثة الاتحاد الأوروبي تقدما في التحقيقات في عدد من القضايا، وواصلت جهودها الرامية إلى إنجاز قضاياها التي بلغت إجراءات المحاكمة فيها مراحل شتى.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

٢-١ موجز تنفيذي

جرائم الحرب

في ٢٤ آذار/مارس، بدأ فريق من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية إعادة المحاكمة في الدعوى المقامة ضد أوليفر إيفانوفيتش بعد أن قررت هيئة محكمة

مؤلفة من قاض محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة الاستئناف في ١٦ شباط/فبراير أن تبطل جزئيا الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بسجن المتهم تسع سنوات لارتكابه جرائم حرب.

وفي ٢٧ آذار/مارس، أصدر قاضي إجراءات تمهيدية من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية قرارا بتأييد طلب الادعاء أن يمدَّد حتى ٢٧ نيسان/أبريل الحبس الاحتياطي لمتهم تم تسليمه من الجبل الأسود للاشتباه في ارتكابه جرائم حرب ضد السكان المدنيين.

الجريمة المنظمة والفساد

في ٦ آذار/مارس، قرر قاض من بعثة الاتحاد الأوروبي يترأس هيئة محكمة في محكمة بريشتينا الابتدائية تمديد الحبس الاحتياطي لثلاثة متهمين في قضية عازم سيلا وآخرين لمدة شهرين.

وفي ٩ آذار/مارس، قررت هيئة محكمة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة الاستئناف قبول الطعن المقدم من مدع عام من بعثة الاتحاد الأوروبي ضد قرار محكمة بريشتينا الابتدائية الصادر في ٢٨ شباط/فبراير، وتمديد الاحتجاز الاحتياطي لمدة شهرين لمتهم في قضية قتل مع ظروف مشدِّدة وجريمة منظمة. وفي ١٧ آذار/مارس، أصدرت هيئة محكمة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في المحكمة الابتدائية قرارا تم بموجبه مرة أخرى الاستعاضة عن الحبس الاحتياطي بالإقامة الجبرية. وفي ٣١ آذار/مارس، على إثر الطعن المقدّم من المدعي العام التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي، قررت هيئة محكمة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة الاستئناف إبطال القرار. وفي ٣ نيسان/أبريل، أصدرت هيئة محكمة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في المحكمة الابتدائية قرارا آخر بفرض الإقامة الجبرية على المتهم.

الجرائم الخطيرة الأخرى

في ١٤ شباط/فبراير، أصدرت هيئة محكمة مؤلفة من قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية حكما ضد اثنين من المتهمين على إثر إعادة المحاكمة في قضية ”جيمبيري الأولى“. وتتعلق القضية بقتل إينفير جيمبيري، الضابط في شرطة كوسوفو، في هجوم على قافلة للشرطة في عام ٢٠١١ في شمال كوسوفو. وقد حُكم بإدانة كلا المتهمين بالمشاركة في جماعة قامت بتعطيل موظفين رسميين عن أداء واجباتهم الرسمية وبتبرئتهما من جميع التهم الأخرى.

وفي ١٠ آذار/مارس، أصدرت هيئة محكمة مؤلفة من قضاة محليين في محكمة بريشتينا الابتدائية قرارا بالإفراج عن شخص محتجز احتياطيا هو المتهم الرئيسي في قضية

"Hurricane" المتصلة بأعمال الإرهاب، مع أن المحكمة نفسها كانت قد قررت في السابق تمديد فترة الاحتجاز الاحتياطي حتى ٢٣ نيسان/أبريل. وقدم مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي طعنا ضد هذا القرار في ٢٣ آذار/مارس، فأصدرت محكمة الاستئناف حكما بإلغاء القرار، وتمت إعادة احتجاز المتهم.

وفي ٢٧ آذار/مارس، بدأت هيئة محكمة مؤلفة من قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية إجراءات المحاكمة الرئيسية في الدعوى الجنائية المقامة ضد شخص متهم بالتسبب في إصابة بدنية طفيفة، والتسبب في خطر عام، وامتلاك وحيازة سلاح دون ترخيص.

الدوائر المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص

في ٧ شباط/فبراير، قام رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، بناء على توصية من فريق مستقل للانتقاء، بتسمية ١٩ قاضيا في قائمة القضاة الدوليين المختارين للعمل في الدوائر المتخصصة. وتشمل هذه التعيينات نائب رئيسة وقضاة الدائرة المتخصصة في المحكمة الدستورية.

وفي غضون شهر واحد من تسلّمها مهام منصبها في كانون الثاني/يناير، قامت رئيسة الدوائر المتخصصة، الدكتورة إيكاترينا ترينداڤيلوفا، بإعداد مشروع أولي للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، كما قامت، بناء على مشاورات مع القضاة المعنيين، بعقد اجتماع عام للقضاة في الفترة من ١٣ إلى ١٧ آذار/مارس. وفي الاجتماع، اعتمد القضاة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للدوائر، وقواعد تعيين القضاة في الدوائر المتخصصة، ومدونة الأخلاقيات القضائية للقضاة المدرجين في قائمة القضاة الدوليين.

وأحيلت القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات إلى الدائرة المتخصصة بالمحكمة الدستورية في ٢٧ آذار/مارس. ولدى الدائرة مهلة لا تزيد عن ٣٠ يوما لاستعراض القواعد للتأكد من امتثالها للفصل الثاني من دستور كوسوفو، بما في ذلك المادة ٥٥ منه.

وواصل مكتب المدعي العام المتخصص العمل الذي كانت تقوم به فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق، دون حدوث انقطاع، وهو مستمر في التواصل مع الأفراد والأطراف المتضررة ومجموعات مناصرة الضحايا بغية جمع الأدلة والمعلومات المفيدة في التحقيقات. وفي حين تلقّى المكتب مساعدة مُرضية من السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون في بريشتينا وبلغراد وغيرهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن المدعي العام المتخصص يتطلع إلى تلقّي مزيد من المساعدة في مواجهة تسارع وتيرة عمل المكتب وتزايد كثافته.

معهد الطب الشرعي

قام خبراء الطب الشرعي التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي في معهد الطب الشرعي في كوسوفو باستخراج رفات شخص في قرية لوشكوباره، بمنطقة فيريجاي/أوروسيفاتش، ورفات خمسة أشخاص عند المقبرة الأرثوذكسية في بريجرين. وما زال يُنتظر تحديد هويات الأشخاص المتوفين. و لم تسفر عملية فحص موقع المسجد المدمَّر بالقرب من الجسر الرئيسي في ميتروفيتسا عن أية نتائج. وتم تسليم رفات أعيد تجميعها لثلاثة أشخاص إلى أسر المتوفين. وواصل خبراء الطب الشرعي التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي إحراز التقدم على صعيد تقليص التأخر في عمليات التشريح والفحوص السريرية. وشارك اثنان من الأطباء المحليين في التدريب المقدّم على الإنترنت في مجال الأنثروبولوجيا الجنائية.

حقوق الملكية

تلقّت الهيئة المعنية بالطعون الموجهة ضد وكالة الممتلكات في كوسوفو تسعة طعون جديدة وبتّت في ٢٧ طعناً، في حين ما زال هناك ٣٢٣ طعناً في انتظار قرار الهيئة.

وفصلت الدائرة الخاصة المعنية بمسائل الخصخصة بالمحكمة العليا في ٦٦٥ قضية نُظرت في الدرجة الابتدائية وأنجزت ٧٩ قضية نُظرت في درجة الاستئناف.

٢-٢ التعزيز

لقد باتت شرطة كوسوفو تمتلك القدرة على الدخول في مفاوضات مع أطراف ثالثة من الدول لإبرام اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف. وما زالت بعثة الاتحاد الأوروبي تيسّر وتدعم تفاعلات شرطة كوسوفو مع مكتب الشرطة الأوروبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وما زالت شعبة الوحدات المتخصصة بشرطة كوسوفو تتجاوب بالشكل الملائم مع جميع أنواع التدخلات، وهي تعتزم إعادة تنظيم نفسها بغية زيادة قدراتها التشغيلية وتحديد توصيفات الوحدات بحيث تكون هناك أفرقة لمراقبة الإرهاب، وأفرقة تعنى بمهام البحث والإنقاذ، وما إلى ذلك. وتحتاج أفرقة الرد السريع بشرطة كوسوفو إلى مزيد من التوجيه والرصد والمشورة فيما يتعلق بالقدرات الوظيفية والتقيد بالإجراءات التشغيلية الموحدة. وبتوجيهات من بعثة الاتحاد الأوروبي ودعم مقدّم من قوة كوسوفو، طوّرت شرطة كوسوفو وحدة التراث الديني والثقافي حتى أصبحت في طور التشغيل الكامل. ولا توجد حاليا أي تهديدات للمواقع الدينية الواقعة ضمن نطاق اختصاص الوحدة.

وعلى الرغم من أنه ليس لديها مكاتب إقليمية مخوّلة بتأدية مهام التحقيق، زادت مفتشية شرطة كوسوفو من حجم تحقيقاتها في جميع المديريات الإقليمية لشرطة كوسوفو تقريبا، ورفعت مستوى التوازن الجنساني والإثني في صفوف موظفيها، حيث طبقت معايير متساوية على مختلف رتب الضباط ومختلف الوحدات.

وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، قررت لجنة الإشراف على السجون خفض درجة خطورة السجين سليمان سليمي، المدان بارتكاب جرائم حرب، من ''العالية'' إلى ''المتوسطة''. وهو لن يخضع من ثم للتدابير الأمنية الإضافية. وقد اتخذ القرار مع أن بعثة الاتحاد الأوروبي كانت قد نصحت بعدم خفض درجة خطورة السجين، وهو ما تمت الإفادة به قبل وأثناء اجتماع اللجنة.

وما زال إيقاف تنفيذ أحكام السجن لأسباب طبية يمثل مشكلة متكررة فيما يتعلق بالتدخل السياسي. ففي ١٦ شباط/فبراير، أوقف وزير العدل تنفيذ الحكم الصادر في حق ثابت غيتشي لأسباب طبية لمدة ثلاثة أشهر. وتم الإفراج عنه في اليوم نفسه. وكان غيتشي مدانا بارتكاب جرائم حرب ومحكوما عليه بالسجن ١٥ سنة، ويُتوقّع الإفراج عنه في عام ٢٠٢٦. وهو كان مصنفا كسجين عالي الخطورة. وقد جاء قرار إيقاف التنفيذ بناء على توصية القائم بأعمال مدير دائرة إصلاحيات كوسوفو ولجنة طبية تتألف من ثلاثة أطباء. وفي ١٥ شباط/فبراير، كان وزيرا الصحة والعدل قد عيّنا لجنة جديدة على إثر استقالة عضوين في اللجنة السابقة لأسباب شخصية وإعفاء الوزارة للعضو الثالث.

وعلى الجانب الإيجابي، بات تقيّد موظفي دائرة إصلاحيات كوسوفو بقواعد وأنظمة الدائرة يتجلّى بصورة أكثر تكرُّرا، وإن استمر ظهور الثغرات والخروقات الأمنية. وتقوم بعثة الاتحاد الأوروبي بتوفير التدريب الطبي الأساسي لموظفي الدائرة الذين يحتكّون بالسجناء بشكل مباشر، كما بدأت بتقديم سلسلة من تدريبات التفاوض في إطار إدارة الحوادث الحرجة. ويُهدف بهذه التدريبات إلى تعزيز المعرفة بأساسيات التفاوض في حالات الأزمات التي تقع داخل السجون.

وما زالت عملية تعيين القضاة في المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية تشكل مبعثا للقلق الشديد. وقد طلب المجلس القضائي لكوسوفو التحقق من ١١١ مرشحا وبدأ تحريات متعمقة عن خلفياتهم، وهي عملية لا ينص عليها القانون أو النظام ذو الصلة فيما يتعلق بتسمية المرشحين للعمل كقضاة. وبما أنه لم يتم تحديد إطار زمني لعملية التحقق، من المتوخى أن تشهد عملية التعيين بدورها تأخرا كبيرا. كما أن هذا يضع مركز واختصاصات مكتب الفرز والتحقق التابع للمجلس القضائي لكوسوفو في موضع الريبة، وكذلك الحال بالنسبة لأنظمة المكتب. ويأتي هذا على خلفية قرار اتخذه المجلس في أواخر عام ٢٠١٦ بخفض الدرجة الدنيا لاجتياز الامتحان الكتابي للمتقدمين لشغل مناصب القضاة في منتصف عملية التعيين. وتم إبلاغ المجلس بواسطة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي/مكتب الاتحاد الأوروبي، وبالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي، بأن هذا يتنافى مع شفافية العملية ونزاهتها.

وفيما يتعلق بقرار المجلس القضائي لكوسوفو خفض الدرجة الدنيا لاجتياز امتحان التأهّل في منتصف عملية اختيار ٦١ من قضاة المحاكم الابتدائية، طرحت بعثة الاتحاد الأوروبي على رئيس المجلس خيارات شتى لمعالجة الحالة. وفي ٢٠ شباط/فبراير، نوقشت هذه الخيارات مع ممثلين من مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، ومشروع الاتحاد الأوروبي للتوأمة، وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وسفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في اجتماع نظمه الرئيس.

وفي ٦ آذار/مارس، ألغى المجلس القضائي لكوسوفو قراره السابق بشأن خفض درجة النجاح الدنيا، فقرر بالتالي العودة بعملية التعيين إلى المرحلة السابقة، ألا وهي مرحلة إجراء امتحان التأهّل، وإلغاء جميع الإجراءات والنتائج التي تلي هذه المرحلة. ونتيجة لذلك، استُبعد ٤٠ مرشحا كانوا قد أضيفوا بعد خفض درجة النجاح الدنيا، فلم يعد يحق لهم الاستمرار في المشاركة في عملية التعيين. أما بالنسبة للمرشحين الأصليين الـ ٧٥ الذين اجتازوا امتحان التأهّل بحصولهم على ٤٥ نقطة أو أكثر، فسيتم الإبقاء عليهم في عملية الاختيار، ولكن سيكون عليهم أخذ الامتحان الكتابي مرة أخرى. وقد جاء قرار المجلس استجابةً للانتقادات الشديدة من جانب الأطراف المعنية الدولية والمحلية بشأن نزاهة عملية الاختيار وموضوعيتها. ومن المتوقع أن يحاول المرشحون المتأثرون الطعن في العملية أمام المحكمة الدستورية.

وما زال كل من المجلس القضائي لكوسوفو ومجلس الادعاء العام لكوسوفو يفتقر إلى القدرات والموارد الكافية لكي يؤدي دوره في استقلالية تامة. ولئن أُحرز شيء من التقدم فيما يتعلق بمجلس الادعاء، فإن أيا من المجلسين لم ينجز بعد مهمة اعتماد وتعديل جميع القرارات دون القانونية (الأنظمة والتعليمات) المنبثقة عن حزمة قوانين تنظيم السلطة القضائية الصادرة في تموز/يوليه ٢٠١٥. وقد شارف المجلس القضائي لكوسوفو على التعطّل التام نتيجة صراعات السلطة داخل المجلس وخارجه فيما يتصل باختيار رؤساء المحاكم وإجراءات اختيار وترقية القضاة. وفي ٢٧ شباط/فبراير، انتخب برلمان كوسوفو عضوا جديدا في المجلس القضائي لكوسوفو من إحدى طوائف الأقلية (طائفة البوسنيين)، فبذا ازداد عدد أعضاء المجلس الحاليين إلى عشرة وقلّ خطر عدم اكتمال النصاب القانوني داخل المجلس (النصاب هو تسعة أعضاء).

وفي إطار متابعة الاجتماعين رفيعي المستوى لرئيسي كوسوفو وصربيا ورئيسي وزراء البلدين اللذين عقدا في بروكسيل في ٢٤ كانون الثاني/يناير و ٦ شباط/فبراير، أقرت كوسوفو في ١٦ شباط/فبراير جميع الترتيبات المتصلة بإضفاء اللمسات الأخيرة على اتفاق حرية التنقل الذي تم التوصل إليه في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، مما يمهد الطريق للتنفيذ الكامل لجميع الأحكام المتفق عليها. وفي ١٦ شباط/فبراير أيضا، استضافت سلطات كوسوفو حفلا رفيع المستوى لتدشين مشروع تشييد المعبر الحدودي الدائم في إطار الإدارة المتكاملة للحدود في ميرداري. وكان هذا إنجازا بارزا في إطار عملية الحوار بين بلغراد

وبريشتينا، وخاصة فيما يتصل بالبروتوكول التقني للإدارة المتكاملة للحدود المبرم في شباط/فبراير ٢٠١٧، وهو يدل على إحراز تقدم حقيقي في إطار العملية التي تدعمها بعثة الاتحاد الأوروبي لإنشاء ستة معابر من هذا النوع بين كوسوفو وصربيا. أما بالنسبة للمعابر الحدودية الثلاثة التي من المقرر أن تستضيفها بلغراد، فلم يُحرز سوى قدر ضئيل من التقدم. وما زال العمل على تشييد معبرين مشتركين مؤقتين إضافيين (كابي/سفيرسيس – كابيا/فرابسي ورايبتيتشي/إيزفور) مستمراً.

وتم الآن إنشاء الفريق التقني الجديد المعني بنظام التبادل الممنهج للبيانات الإلكترونية، وهو يتألف من ممثلين من إدارتي الجمارك في بلغراد وبريشتينا، إلى جانب فريق الصيانة التابع للفريق التقني المعني بنظام التبادل الممنهج للبيانات الإلكترونية وبعثة الاتحاد الأوروبي. والهدف الرئيسي من الفريق هو إيجاد حلول سريعة لأي مشاكل قد تنشأ بخصوص تخليص الشحنات التجارية عند المعابر الحدودية المشتركة الدائمة. وهذا تطور هام في مجال التعاون في إطار عملية الحوار، فهذا سيكون أول مظاهر التواصل المباشر بين ممثلي إدارتي الجمارك في كلا الجانبين.

وفيما يتعلق بتبادل المعلومات بين وكالات إنفاذ القانون والسلطات المدنية، وتحديدا إدارة الجنسية واللجوء والهجرة ووكالة التسجيل المدني، بدأت بعثة الاتحاد الأوروبي منذ كانون الثاني/يناير رصد نوعية وحجم البيانات التي تحصل عليها الإدارة المذكورة بشأن العائدين إلى كوسوفو. وحددت بعثة الاتحاد الأوروبي ٢٦ حالة لأشخاص ذوي خلفيات إجرامية محتملة وحالة اشتباه في وجود صلة بمنظمة إرهابية هي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبناء على مشورة بعثة الاتحاد الأوروبي، بدأت الإدارة بتقاسم معلوماتها مع شرطة كوسوفو ووحدة تنسيق إنفاذ القانون الدولي. وفي الأشهر القادمة، ستقوم بعثة الاتحاد الأوروبي بالمتابعة بخصوص استخدام هذه البيانات بواسطة الأجهزة الإدارية والشرطية المختصة الأخرى (بما في ذلك وكالة التسجيل المدني، وشرطة الحدود، وإدارة السلامة العامة). ويمثل تقاسم المعلومات أمرا حيويا لمنع المتهمين من تغيير أسمائهم، كما يشكل أداة قيّمة لتتبع ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة وتجنيد المقاتلين الأجانب والإرهاب، إلى جانب دعم وتسريع إكساب المؤسسات القدرة على التشغيل البيني.

٣ – مسائل رئيسية أخرى

ليس هناك ما يستحق الإفادة به.

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧)

البلد	العدد
النمسا	١
بلغاريا	١
إستونيا	١
فنلندا	١
ألمانيا	١
هنغاريا	٢
إيطاليا	١
الاتحاد الروسي	١
المجموع	**٩**

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧)

البلد	العدد
تشيكيا	٢
بولندا	١
جمهورية مولدوفا	١
رومانيا	١
تركيا	١
أوكرانيا	٢
المجموع	**٨**

Map No. 4133 Rev. 70 UNITED NATIONS
April 2017 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)